بعد تنفيذها في بغداد منذ (١٠) اشهر

(فرض القانون) تنجح في تحجيم الإرهاب وتعيد العوائل المهجرة الى مناطق سكناها

القاعدة تخسر نفوذها في العراق

"في منتصف شهر شباط شرعت الحكومة بتنفيذ خطة أمنية تختلف عن سابقاتها في الإعداد والتنفيذ ألا وهي (خطة فرض القانون) التي انطلقت بقوات امنية مشتركة من الجيش والشرطة. وقد حققت الخطة نتائج كبيرة خصوصا في خفض عمليات العنف الطائفي والقتل واعمال الجريمة المنظمة."

تقرير: هشام الركابي

عبود كنبر

قاسم عطا

المتحدث باسم خطة فرض القانون قيم للمدى هذه التجربة وعدها ناجحة حيث أدت هذه الخطة الامنية الى هزيمة القاعدة والمجاميع الارهابية في عموم مناطق العاصمة بغداد . وقال العميد قاسم عطا في تصريح خص به (المدى) ان خطة فرض القانون جاءت بانجازات كثيرة منها عودة العوائل المهجرة بالاضافة الى انها اسهمت في اعادة الحياة الى اغلب مناطق بغداد .

واضاف عطا ان الاشهر الاولى للخطة كانت صعبة بالنسبة للقوات الامنية بسبب تعقيدات الوضع الامني الذي كان موجودا في السابق الا ان هذا الصعوبات سرعان ماتلاشت بسبب اصرار اهالي بغداد على نبذ العنف واشاعة السلام والأمن فيها من جديد مشيرا الى ان القيادة المشرفة على الخطة لديها مشروع كبير سيدعم النجاح الامني من خلال عودة جميع المهجرين واعادة الخدمات الى الاحياء السكنية .

احصائيات

وعن حصيلة ماتحقق خلال الاشهر العشرة الماضية كشف عطا ان خطة فرض القانون تمكنت من قتل ٧١٢ ارهابي والقاء القبض ٥٢٤٦ آخرين كما تم اعتقال اكثر من ٦٢٩٦ من المشتبه بهم خلال عمليات امنية مختلفة وجميع هذه العمليات تمت وفق معلومات استخباراتيه وتعاون المواطن موضحا ان القوات الامنية اسهمت ايضا خلال الفترة الماضية من الحد من عمليات الخطف والاغتيال حيث ان عدد المختطفين الذين تم تحريرهم بلغ ٥٣٧ مختطفا كما ان عمليات الاغتيال انخفضت بشكل ملحوظ حيث كانت عمليات الاغتيال مع بدء الخطة تبلغ ٣٠ عملية في الشهر الواحد اما الان فهي تتراوح مابين ٥-١٣ عملية لكن هذه العمليات سوف تضمحل شيئاً فشيئاً مع تحسن الوضع الامني .

وبشأن العمليات الانتحارية التي تحدث بين الحين والاخر قال عطا ان هذه العمليات تمارس من قبل المجاميع الارهابية لاثبات الوجود بعد الخسائر الجسيمة التي منيت بها على ايدي قوات الامن العراقية وعلى الرغم من حدوث بعض عمليات التفجير الا ان اغلبها يتم احباطها واكتشافها من قبل الاجهزة الامنية حيث ان خبراء المتفجرات تمكنوا من تفكيك ١٧٠ عجلة مفخخة وابطال مفعول ٣٠٤٧عبوة ناسفة.

عمليات ارهابية

من جانب اخر بيّن الناطق باسم خطة فرض القانون مجمل الفعاليات الارهابية التي رافقت خطة فرض القانون وقد تجسدت من خلال انفجار ٢٢٤ عجلة مفخخة و١٢٣٩ عبوة ناسفة وجميع هذه العمليات الارهابية راح ضحيتها اكثر من ١٨٥٩ مدني وعسكري وجرح ٣٣٧٦ اخرين لكن على الرغم من هذه التضحيات الكبيرة الا ان النتائج لتي تحققت هي نتائج كبيرة والمواطن بدأ يلمس هذا الشيء من خلال جوانب عديدة منها عودة العوائل التي هجرت قسرا اضافة الى الجالية العراقية في الخارج التي عادت بعد ان تحسن الوضع الامني في العاصمة .

الموقف من المعتقلين

وبخصوص موقف المعتقلين الذين لايزالون لدى قيادة عمليات بغداد اشار العميد قاسم عطا ان لدى القيادة موقفاً كاملاً للمعتقلين كما انها تتابع جميع الملفات وسيتم اطلاق سراح من لم تثبت ادانته موضحا ان عدد المعتقلين المفرج عنهم مؤخرا بلغ ٢٤٩٢ معتقلا في قاطعي الكرخ والرصافة في حين يبلغ عدد المعتقلين قد الاحتجاز الان ١١٨٨ معتقلا كما ان عدد المعتقلين المسفرين والمحالين هو ٤٤٥١ معتقلا .

من جانب آخر قال مصدر في مجلس القضاء الاعلى ان عدد المعتقلين المفرج عنهم منذ بدء خطة فرض القانون هو ١١ الف و٦٢١ معتقلا فيما تم احالة ٤٩٠٨ معتقلا الى المحاكم الخاصة بعد ثبوت ادانتهم في قضايا مختلفة .

واضاف المصدر لـ(المدى) ان الهيئات القضائية المكونة من ٢٧ هيئة عازمة وبكل جدية على تدقيق تدابير المعتقلين بأطلاق سراح من لم تتوفر ضده الادلة ومن تتوفر ضده الادلة يحال الى المحكمة المختصة.

مجالس الصحوات

وفي ذات السياق تمخضت وخلال تنفيذ خطة امن بغداد انتشار العديد من مجالس الصحوات واسناد العشائر في مناطق مختلفة من بغداد وساهمت هذه الصحوات في تحسن الوضع الامني في العديد من مناطق العاصمة وخصوصا المناطق الجنوبية منها. ويشير القادة الأمنيون المشرفون على خطة فرض القانون ان مقاتلي الصحوات نجحوا في طرد تنظيمات القاعدة من مناطقهم وخصوصا في مناطق العامرية والغزالية والدورة الا ان الحكومة لاتزال تبدي مخاوفها من ان يتحول هؤلاء المقاتلون الى مليشيات بديلة عن القوات الامنية حيث اوضح مصدر مطلع في مجلس الوزراء ان رئيس الوزراء لايرغب ان تحل قوات بديلة عن قوات وزارتي الدفاع والداخلية وبالتالي تعود اعمال العنف والقتل من جديد بعد ان انخفضت بشكل كبير خلال الاشهر العشرة الاخيرة .

وتبين التقارير الصحفية الصادرة من قبل القوات المتعددة الجنسيات ان عدد مقاتلي صحوات العشائر المنتشرين في بغداد وصل الى ١٩٧٥٠ مقاتلا متوزعين في عدد من المناطق والاحياء السكنية فيما يؤكد المتحدث بأسم خطة فرض القانون العميد قاسم عطا ان قيادة عمليات بغداد وضعت خطة لاستيعاب مقاتلي الصحوات داخل الاجهزة الامنية حيث من المقرر ان ينظم اكثر من ٣٥ الف مقاتل داخل هذه الاجهزة بعد ان يتم التدقيق في سجلاتهم والتأكد من عدم تورطهم في عمليات ارهابية ضد المدنيين او القوات الامنية.

عودة من الخارج

وعلى صعيد آخر بدأت العوائل العراقية القاطنة في الاردن وسوريا من العودة الى البلاد بعد تحسن الوضع الامني حيث وضعت الحكومة خطة لتقديم كافة التسهيلات لعودة العوائل من خلال تخصيص حافلات سياحية تقلهم من الدول المجاورة (سوريا –الاردن) الى العراق ومن دون مقابل كما اصدر رئيس الوزراء قراراً بتخصيص مبلغ من المال للعوائل التي عادت الى البلاد مؤخرا .

وكان الناطق بأسم الحكومة علي الدباغ قد اشار في مؤتمر سابق الى ان عدد العوائل التي عادت الى البلاد بعد تحسن الوضع الأمني بلغ اكثر من ٦٠ الف عائلة جرى استقبالهم من قبل وزيري الدفاع والداخلية فضلا عن القادة العسكريين المشرفين على الخطة الأمنية.

فرض القانون

وكان مسؤولون عراقيون وامريكيون قد اعلنوا رسميا في شباط عن بدء تنفيذ الخطة الامنية الجديدة الخاصة بالعاصمة بغداد.

ودعا رئيس الوزراء نوري المالكي العراقيين الى الوحدة الوطنية وحذّر من انه سيتم فرض القانون بالقوة ضد هؤلاء الذين يريدون " استمرار التمرد في العراق".

وفي واشنطن وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الخطة الجديدة بأنها ستعطي المجال للحكومة العراقية للقضاء على العنف الطائفي.

وقال بوش في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض إن الفشل الأمريكي في العراق يعني أن " اعداءها سيهاجمون الولايات المتحدة نفسها".

الاعلان عن هذه العمليات بعد يوم من إعلان الحكومة قرارها إغلاق الحدود مع ايران وسوريا في اطار الخطة الرامية الى احتواء العنف في بغداد. وقررت ايضا تمديد العمل بساعات حظر التجول الليلي في العاصمة.

وأوضح قائد عمليات بغداد أن منفذين حدودين مع سوريا هما الوليد وربيعة، وأربعة منافذ حدودية مع إيران هي الشلامجة وزرباطية وحاج عمران وبشماق سيعاد فتحها بعد ٧٢ ساعة من تاريخ الإغلاق.

يذكر ان الفريق قنبر هو المسؤول الاعلى عن الخطة الامنية الجديدة التي قسمت بموجبها العاصمة الى عشرة قواطع امنية هي الأعظمية والمنصور والكاظمية والكرادة والكرخ وبغداد الجديدة والرشيد والرصافة ومدينة الصدر، إضافة إلى المناطق الموجودة تحت سيطرة الفرقتين السادسة والتاسعة من الجيش العراقي، وذلك في محاولة لكبح جماح المسلحين والميليشيات.

وكان الرئيس الامريكي جورج بوش قد تعهد بارسال ٢١٥٠٠ جندي اضافي الى العراق رغم المعارضة القوية التي يواجهها من جانب اعضاء الكونجرس من الحزب الديمقراطي.

رقصة النصر

قال قائد القوات الامريكية في العراق الجنرال ديفد بتريوس ان تراجع العنف في العراق الى ادنى مستوى خلال اكثر من سنتين ونصف يعتبر "انجازا كبيرا".

واضاف بتريوس في تصريح صحفي انه لا يشعر لا بالتفاؤل ولا بالتشاؤم حيال الاوضاع في العراق لكنه رجل واقعي.

واستبعد بتريوس امكانية اقدام الحكومة الامريكية على القيام بسحب جزء كبير من قواتها بشكل عاجل بسبب استمرار نشاط عدد من المجموعات المسلحة في العراق مثل تنظيم القاعدة و "وجود عدد لا يحصى من الاعداء ومن المؤشرات المثيرة للقلق".

وقال بتريوس " ما من شك الوضع الامني في العراق شهد تحسنا ملموسا ومستوى العنف واراقة الدماء تراجع الى ادنى مستوى منذ صيف عام ٢٠٠٥".

واشار الى ان التحسن الامني قد انعكس بشكل ايجابي على النواحي الاخرى في العراق حيث عاد النشاط الى الاسواق التجارية والتحق كبير من الاطفال بصفوف الدراسة. لكنه اكد على اهمية الاستمرار في السعي للسيطرة على العنف وللحد منه اكثر.

كما اكد استمرار القوات الامريكية في مطاردة ومحاربة العناصر المسلحة التي لا يمكن التفاوض معها وعلى رأسها تنظيم القاعدة ومن يدور في فلكه. ووصف الاوضاع على الارض بعد ان امضى اكثر من ٣ سنوات في العراق بأنها "صعبة".

وكان القائد العام للقوات الامريكية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس قد جدد تفاؤله بالتقدم المتحقق في العراق على الصعيد الامني، لكنه حذر من ان القوات المسلحة ما زالت بعيدة عن ما وصفه برقصة الانتصار.

واضاف بتريوس في تصريحات للصحفيين أنه "لا احد يلبس الملابس العسكرية يرقص رقصة الانتصار في المرحلة النهائية، هذا الامر يحتاج منا الاستمرار في العمل الشاق والدؤوب، فنحن ننظر إلى القاعدة كخصم خطير جدا جدا، ولها القدرة على تنفيذ هجمات. وهي عدو لا بد لنا من ملاحقته".

وكان الجنرال ديفيد بتريوس القائد العسكري الامريكي الاعلى في العراق قد قال في افادته التي ادلى بها امام لجنة في الكونجرس الامريكي إن الاهداف العسكرية المتوخاة من زيادة عدد القوات قد تحققت بشكل كبير.

وقال بتريوس إنه بالرغم من تفاوت نسب التحسن بين مناطق بغداد المختلفة، فإن مستوى العنف بشكل اجمالي قد انخفض منذ بوشر بزيادة القوات.

خفض تدريجي

تحسن الامن في العراق دفع الرئيس الأمريكي جورج بوش الى إجراء خفض تدريجي للقوات الأمريكية في العراق، لكنه رفض تماما فكرة الانسحاب الكامل.

وأعلن بوش في كلمة عبر التلفزيون موافقته على توصيات القائد الأعلى للقوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس بخفض عدد الجنود بمعدل يصل إلى خمسة ألوية مقاتلة بحلول تموز ,٢٠٠٨

وبرر ذلك بالتقدم الذي حققته استراتيجيته في العراق والتي تم خلالها إرسال تعزيزات خلال الشهور الماضية وصلت إلى ٣٠ ألف جندي.

وأشار بوش إلى تقرير الجنرال بتريوس للكونغرس وأكد فيه أن خطة التعزيزات تسير بشكل جيد وأن الأوضاع تتحسن بالعراق، وأضاف الرئيس الأمريكي " كلما حققنا نجاحا يمكن إعادة المزيد من الجنود للوطن".

واعتبر بوش أن هذه الخطة تمثل حلا وسطا لسد هوة الخلاف بين المطالبين بالانسحاب والذين يرون أن النجاح في العراق ضروري لأمن الولايات المتحدة.

وقال الرئيس الأمريكي إن بلاده يجب أن تبقى على أرض المعركة وإنها ستحتفظ بنحو ١٣٠ ألف جندي في العراق بعد استكمال خطة التخفيض العام المقبل.

واعتبر أنه إذا استطاعت الديمقراطية العراقية الناشئة دحر هؤلاء فإن ذلك سيعني مزيدا من الأمل للشرق الأوسط ومزيدا من الأمن للولايات المتحدة".

وضرب بوش مثلا بمحافظة الأنبار غرب بغداد كدليل على التقدم الذي تحققه استراتيجيته في العراق، واعتبر أن تحسن الأوضاع في الأنبار أفضل رد على المطالبين بالانسحاب. وأشاد في هذا السياق بتعاون العشائر مع القوات الأمريكية والعراقية في قتال عناصر القاعدة .